الأنباء
الخميس 8 يناير 2015

عبدالصمد: «الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لصندوق التنمية

عدنان عبدالصمد

أصدرت لجنة الميزانيات والحساب بيانا بعد اجتماعها لمناقشة الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن السنة المالية 2014/2013، وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي:

بلغت المصروفات الفعلية للصندوق ما جملته 23,008,325 دينارا وبوفر قدره 8٪ عن الاعتمادات المقدرة للسنة المالية 2014/2013، كما ان الايرادات الفعلية للإدارة قد زادت بنسبة 69٪ عما هو مقدر لتبلغ جملتها 227,826,418 دينارا.

وقد تطرقت اللجنة في اجتماعها الى مناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن المآخذ التي شابت ادارة الصندوق للمنح الحكومية لبعض الدول ومنها المملكة المغربية والمملكة الاردنية الهاشمية ومملكة البحرين وسلطنة عمان، اذ ان هذه المنح مليارية وتدفع على عدة سنوات وتتطلب وجود مكاتب اشرافية للتأكد ان هذه الاموال تصرف فعلا على الاغراض المخصصة للمنحة. اضافة الى ذلك تبين للجنة ان المبالغ المسحوبة من تلك القروض لتنفيذ المشروعات في تلك الدول متدنية نسبيا، حيث تتراوح نسبة الانجاز بين 0٪ و30٪ وهو ما يستدعي ان تكون اموال المنح في البنوك الكويتية بدلا من ايداعها في البنوك المركزية في تلك الدول، واعطائها الدفعات المالية التي تطلبها وفق الاحتياج الفعلي لتنفيذ مشروعاتها ونسب الانجاز الفعلية لها.

كما ناقشت اللجنة الملاحظات التي شابت بعض عقود وتقارير مدراء المحافظ الاستثمارية الخارجية للصندوق من عدم التزام بعض مدراء المحافظ بضوابط وقيود الاستثمار المنصوص عليها في عقود الاستثمار وعدم كفاية بعض البيانات المعروضة لبعض التقارير الاستثمارية وانخفاض اداء بعض المحافظ الاستثمارية للصندوق في قطاعي السندات والأسهم، حيث تتراوح نسب الانخفاض بين 168٪ و373٪ عن مؤشرات الأسواق المالية العالمية في قطاع السندات وبين 11٪ الى 41٪ عن المؤشرات العالمية في قطاع الأسهم.

وقد أوصت اللجنة ان تكون الرسوم المصرفية والأتعاب الاستثمارية متناسبة مع قيمة العوائد التي تحققها تلك المحافظ، مع مراجعة دورية لاستثماراته وضرورة تبادل المعلومات الاستثمارية بين الصندوق الكويتي والمؤسسات الحكومية التي تستثمر اموالها داخل وخارج البلاد كالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للاستثمار لخلق قاعدة بيانات استثمارية يمكن من خلاله زيادة التحوط في المال العام وزيادة عوائد الاستثمار لتكون متقاربة بين تلك الجهات مما يعود بالنفع على المال العام. أما فيما يخص ملاحظات شؤون التوظف لدى الصندوق فقد تبين للجنة:

1ـ عدم وجود ضوابط وشروط محددة للنقل من سلم الرواتب الى العقود الخاصة لبعض موظفي الصندوق خاصة في بعض القطاعات النادرة كإدارة الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات، وقد أوضحت اللجنة انها لا تعارض الصندوق بتحويل بعض الموظفين على بند العقود حفاظا على الكفاءات الوطنية لديه ومنعا لتسربها الى جهات اخرى ولكن بعد العرض على ديوان الخدمة المدنية وبشروط وضوابط واضحة.

2ـ قيام الصندوق بتعيين 10 موظفين دون الإعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية او حتى بالصحف المحلية وقد بررت اللجنة انها لجأت للتعيين بناء على طلبات ملحة وعاجلة نتيجة الاستقالات المفاجئة، وقد شددت اللجنة على ضرورة الالتزام بالإعلان عند قبول طلبات التوظيف دون الخوض في مبررات لما له من انعكاسات سلبية لدى المجتمع في شعوره بعدم المساواة والمنافسة المشروعة في التوظف في بعض الجهات الحكومية. وأوصت اللجنة بالتخفيف من شروط القبول في برامج تدريب وتأهيل المهندسين الكويتيين حديثي التخرج من غير العاملين في الصندوق الكويتي لإتاحة الفرصة امام اكبر قدر ممكن من الراغبين بالالتحاق بهذا البرنامج، خاصة ان مثل هذه البرامج تساعد الشباب الكويتي في تأهيلهم بشكل مناسب لسوق العمل والقطاع الخاص.

القرار حجة وذريعة لرفع أسعار السلع الاستهلاكية

حمدان العازمي: رفع الدعم عن الديزل يطول المواطن والمقيم ولن يمس التجار

استغرب النائب حمدان العازمي الإصرار الحكومي على العمل ضد مصلحة المواطن في جميع القرارات التي تصدرها واستمرارها في التراجع بالدولة إلى الخلف بدلا من أن تتقدم وتواكب البلدان الناجحة، مؤكدا أن أزمة الديزل التي تطفو على الساحة المحلية مؤخرا دليل آخر إلى جانب دلائل أخرى كثيرة على هشاشة وسطحية السياسة الحكومية.

وتساءل العازمي في تصريح صحافي امس: من أين تستقي الحكومة معلوماتها؟ ومن أين تأتي بقراراتها؟ وأي مستشارين هم الذين تستعين بهم قبل اتخاذ هذه القرارات؟ الحكومة فشلت في الحد من سرقات الديزل ومعاقبة المهربين، فلم تجد إلا المواطن لتمارس عليه سلطاتها.

وأضاف العازمي: رفع الدعم عن الديزل يطال جميع المواطنين والمقيمين ولن يتضرر به التجار بل بالعكس فإن هذا القرار سيكون حجة لأغلبية التجار لرفع أسعار جميع أنواع السلع الاستهلاكية والغذائية، فضلاً عن تضرر شرائح عديدة من هذا القرار كالمزارعين الذين يعانون الأمرين منذ صدور هذا القرار إضافة إلى غيرهم من أصحاب المهن التي تعتمد على الديزل في عملها، لافتا إلى أن تنكر المياه كان يصل إلى الوفرة مقابل 20 دينارا، أما بعد قرار زيادة سعر الديزل وصل إلى 50 دينارا.

وتابع العازمي: رفع الدعم عن الديزل سيتسبب تدريجيا في إيقاف العمل في جميع المدن الإسكانية والمشروعات الكبرى في الكويت، كما يحدث الآن في مدينة صباح الأحمد السكنية، لافتا إلى ان أسعار الأسمنت والطابوق شهدت زيادة كبيرة خلال الـ 48 ساعة الماضية، مشيرا إلى أن تكلفة الهيكل الخرساني لمنزل بارتفاع دورين، بلغت قبل أسبوع 26 ألف دينار، أما اليوم فمن المتوقع أن تشهد زيادة قدرها 50٪ على الأقل، مشيرا إلى أن الحكومة لم ترفع سعر الديزل لأسباب اقتصادية كرفع الدعم أو تعظيم الإيراد، وإنما رفعت السعر لمنع تهريب الديزل الى الخارج، أي انها عاقبت الناس لعجزها عن معاقبة المهربين.

حمدان العازمي

أعذار واهية حالت دون حضور «التطبيقي» اجتماع «الميزانيات»

قال النائب عدنان عبدالصمد: هناك رسالة نوجهها لوزير التربية للاهتمام بها وأخذها بالاعتبار، وهي انه كان مقرر اليوم(أمس) اجتماع لجنة الميزانيات مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (حضر أعضاء اللجنة ـ وممثلو وزارة المالية ـ وممثلو ديوان المحاسبة)، وفوجئنا بفاكس مرسل الى سكرتارية اللجنة أمس عصرا، وهو صورة رسالة موقعة من مدير الهيئة بالإنابة الى وزير التربية، رسالة مضحكة تنم عن استهتار المسؤولين في الهيئة باللجنة وبكل من حضر اليوم بصفته ممثلا لجهته (وزارة المالية ـ ديوان المحاسبة)، إضافة الى جهل تام بالإجراءات المطلوبة ـ فيها اعتذار عن عدم حضور الاجتماع لأسباب واهية منها: انهم لم يتسلموا ملاحظات ديوان المحاسبة بخصوص الحساب الختامي الخاص بهم من قبل الديوان. ولم يتسلموا ملاحظات لجنة الميزانيات على الحساب الختامي. وأضاف وهذه مغالطات كبيرة جدا لأسباب منها:

أولا: ان ديوان المحاسبة قد أفاد بأنه قد سلمهم التقرير منذ فترة طويلة، بل ان ردودهم على التقرير مثبتة في التقرير أيضا فكيف يتم إثبات ردودهم بالتقرير وهم لم يتسلموه؟

ثانيا: ان لجنة الميزانيات لا ترسل أبدا ملاحظاتها على تقرير ديوان المحاسبة الخاص بالحساب الختامي الى الجهات الحكومية ـ بل تناقش تلك الملاحظات في الاجتماع مع الجهة، وهو إجراء يعرفه المسؤولون في الهيئة.

ثالثا: إضافة إلى ذلك أيضا أفاد المسؤولون في وزارة المالية بأنهم قد سلموا تقرير ديوان المحاسبة للمسؤولين في الهيئة ـ كعادتهم مع كل الجهات الحكومية ـ وان السيد عادل العلاطي، مساعد نائب المدير في الهيئة هو الذي تسلم التقرير منذ فترة طويلة. رابعا: ان سكرتارية لجنة الميزانية والحساب الختامي قد قامت بالاتصال بمكتب المدير العام بالهيئة منذ ما يقارب الشهر لإبلاغه بموعد الاجتماع إضافة الى كتاب رسمي صدر من رئيس مجلس الأمة الى وزير التربية بخصوص موعد اجتماعها اليوم(أمس) وذلك بتاريخ 29/12/2014.

خامسا: ان لجنة الميزانيات قد أرسلت الى الهيئة كتابا بتاريخ 24/9/2014، تطلب فيه ما تمت تسويته من ملاحظات بخصوص تقرير ديوان المحاسبة على الحساب الختامي تمهيدا لاجتماع اللجنة مع الهيئة اليوم(أمس)، ولكن لم يتم الرد أيضا حتى يومنا على هذا الكتاب. من كل ذلك يتبين كم هي الاستهانة والاستهتار الكبير بمجلس الامة ولجانه، والمغالطات الكبيرة والمعلومات غير الصحيحة على الإطلاق والتي اعتمد عليها المسؤولون في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي كمبرر لعدم حضور الاجتماع لذا نطالب الأخ وزير التربية بموقف جاد وواضح واتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص هذا الأمر.

الهاجري يدين الاعتداء على رجال أمن سعوديين

أدان مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب ماضي العايد الهاجري الحادث الإرهابي الجبان الذي وقع على الحدود ما بين المملكة العربية السعودية والعراق وأدى الى مقتل ثلاثة من رجال الأمن التابعين لحرس الحدود، مستنكرا بشدة مثل هذه الأعمال الإرهابية الآثمة والهجوم الغاشم والاعتداء السافر وقتل الأنفس.

وقال الهاجري في تصريح صحافي: إن هناك تحديات إقليمية صعبة تحيط بالمنطقة تتطلب أخذ الحيطة والحذر والاستعداد واليقظة لمواجهة أي عمل إرهابي، مؤكدا في الوقت ذاته ان مثل هذه الأعمال لن تمس أمن المملكة العربية السعودية ولا أمن دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن الكويت وباقي دول الخليج تشارك المملكة في مواجهة الإرهاب والحفاظ على أمن ومنظومة دول مجلس التعاون.

وتقدم الهاجري بأحر التعازي وصادق المواساة لخادم الحرمين الشريفين والحكومة السعودية كما عزى أهالي الشهداء الثلاثة ونحسبهم من عداد الشهداء، سائلا الله تعالى أن يحفظ بلاد المسلمين من كل سوء ومكروه.

ماضي الهاجري

في ندوة أقامتها الأمانة العامة لمجلس الأمة في المركز الأميركاني

الحميدة: الدستور الكويتي كفل حقوق الإنسان في 25 مادة رئيسية

رئيسة قسم الإعلام الإلكتروني لمجلس الأمة أمل المطوع

سامي الشايع ومظفر عبدالله يتوسطان منظمي الندوة وموظفي ادارة الإعلام بمجلس الأمة

د. خليفة الحميدة في الندوة

أكد أستاذ القانون العام في جامعة الكويت د.خليفة الحميدة أن المشرع الكويتي لجأ إلى المواثيق العالمية لحقوق الإنسان عندما قرر وضع دستور البلاد لأول مرة وتأتي هذه الخطوة في إطار أهمية وضرورة حقوق الإنسان وهو ما يحتاجه المجتمع لينعم بالسلام والسعادة بالإضافة إلى توفير عنصري الأمن والأمان في المجتمع.

وقال الحميدة في الندوة التي نظمتها الأمانة العامة لمجلس الأمة بالتعاون مع دار الآثار الإسلامية والتي أقيمت أمس الأول في المركز الأميركاني الثقافي بعنوان «حقوق الإنسان في دستور الكويت» ان تضمين الدستور الكويتي لمواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أمر ضروري للاعتراف بالدولة في الأمم المتحدة ولا يجوز لأي دولة في العالم أن تصدر دستورا لا يتضمن مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبين ان الدستور الكويتي يتضمن 25 مادة رئيسية تتحدث بشكل واضح ووافٍ عن حقوق الإنسان تم أخذها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن الدستور الكويتي في أبوابه الثلاثة الأولى ركز بشكل جلي على مبادئ «الحرية والعدل والمساواة»، وبهذا كفل الدستور حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن الدستور بطبيعة الحال في المنظومة القانونية أسمى من القوانين والمراسيم التي قد تصدر من مجلس الأمة والحكومة وتأتي أهمية تضمين الدستور بمضامين حقوق الإنسان العالمية في طياته لأنه لا يجوز أن تصدر أي سلطة من السلطات أي قوانين تتعارض مع هذه الركائز الرئيسية أو تحاول أن تحظر أي حقوق من الحقوق المنصوص عليها في الدستور وإن أتت فهي مخالفة لمواد الدستور وهي شبهات غير دستورية يمكن الطعن فيها في المحاكم ما لم تأت بتعديل على الدستور وهذه لها إجراءات صعبة وجامدة وضعها المشرع، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتقلص الحريات لأن الدستور ينص صراحة على أن أي تعديلات على الدستور يجب أن تكون للمزيد من الحريات وهي ضمانة كبيرة تضمنها الدستور.

وبين الحميدة أن الدستور الكويتي منح حقوقا للمواطنين الكويتيين وكذلك للأفراد القاطنين في الدولة، فعلى سبيل المثال لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يتم ترحيل الكويتي من بلده أو منعه من الدخول إليه وإن ارتكب جريمة وهي تعد أحد الحقوق المطلقة التي تضمنها الدستور، أما عن الحقوق المطلقة التي تضمنتها مواد الدستور للمواطنين والقاطنين في الدولة على حد سواء فهي حق الخصوصية وكذلك التضامن الاجتماعي، فعلى سبيل المثال تعوض الدولة أصحاب مهن الصيد وتعوضهم ماديا أثناء إعلان حظر الصيد لأسباب بيئية طارئة وتم التعويض للمواطنين والوافدين من أصحاب تلك المهن دون تفرقة.

وأضاف أن الدستور استمد مواد حقوق الإنسان من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الفرنسي والبريطاني أيضا، مؤكدا أن الدستور الكويتي يشدد على أهمية حقوق الأفراد المدنية والخاصة والفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك الحرية والعدل والمساواة.

وتابع: «الدستور الكويتي ضمن حقوق الأفراد في التنقل والسكن وكذلك حقوق الاتصال وسريتها وحريتها ولا يمكن لأي شخص التنصت على الآخر دون أسباب مقبولة وبإذن من النيابة العامة لأسباب أمنية واضحة، كما أكد وجوبية التعليم وتوقع الدولة عقوبات محددة لمن لا يسجل أبناءه في المدارس».

إعلانات الدليل
22272748 - 22272749

خزان نعمة
اسأل عن الخدمات المجانية
خزانات مياه GRP مستقبل أنظمة تخزين المياه
نعمة منتج كويتي
• الخزان ٤ طبقات معزول مصنوع من البولي أثيلين النقي.
• مصنع آليا قطعة واحدة دون وصلات.
• أحجام مختلفة من ١٥٠ إلى ٥٠٠٠ جالون.
• كفالة عشرون عاما.
٢٤٨٣٩٤٠٣ - ٢٤٩٢٩٢٣٣ - ٢٤٨١٤٤٨٣ - ٢٤٨٣٩٤٠٢

خزانات الزامل
الرواد في تحسين الجودة العالمية
حاصل على شهادة الآيزو TUV CERT ISO 9002
صناعة سعودية
من 100 إلى 6360 جالون
• نهتم بصحتكم
مصنوعة من مادة البولي إيثيلين للحماية من أشعة الشمس والحرارة وتمنع تكون الفطريات والطحالب والبكتيريا.
• نهتم بالابتكار
بتنقية القولبة من اربع طبقات وبأعلى المواصفات.
حولي ت / ٢٢٦١٢٦٠٠ - ٢٢٦١٢٩٠٠ - ٦٥٨١١٧٤٧

هل تعلم ما في داخل دكت التكييف المركزي ؟
الأتربة والغبار
العوالق ووبر السجاد
الحشرات والقوارض
الفطريات والعفن
الأوساخ والدهون
الملوثات الكيماوية
ما لا تستطيع رؤيته قد يقضي عليك ! المعاينة مجاناً
نقوم بتنظيف وتعقيم دكت التكييف المركزي من الداخل والقضاء على جميع أنواع الفيروسات مع توثيق الخدمة على CD
كلين رايت 2481 4900 - 9919 7948

للبيع أراضي في الخفجي
شركة مستقبل الخفجي العقارية
60076781

شقق جديدة للإيجار
بالسالمية
قطعة (3)
شارع يوسف القناعي
66633075
99633114

لاعلاناتكم في دليل الأنباء
22272748 ☎ 222727749